E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار

Implementation of the Responsibility to Protect in Côte d'Ivoire

م.م . فيصل غازي ناصر *
Faisal Ghazi Nasser

- **الملخص:**

استند المجتمع الدولي على مفهوم "المسؤولية عن الحماية" المثير للجدل لحماية السكان من أعمال العنف الخطيرة التي اندلعت في أعقاب الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار نهاية عام 2010. وقد فوض مجلس الأمن بعثة الأمم المتحدة هناك باستعمال كافة الوسائل اللازمة لحماية السكان هناك ووقف ارتكاب الجرائم. وبالرغم من أن هذا التدخل حظي بتأييد محلي وإقليمي ودولي كبير إلا أن مفهوم المسؤولية عن الحماية لا يتوافق مع تغيير النظام ، الانحياز لأحد أطراف الأزمة ، وفرض نتيجة الانتخابات بالقوة .

- الكلمات المفتاحية: كوت ديفوار، المسؤولية عن الحماية، لوران غباغبو، الحسن واتارا .

- **Abstract**

The international community used the controversial concept of "responsibility to protect" (RtoP)to protect the population from the serious violence that erupted in the aftermath of the presidential elections in Côte d'Ivoire at the end of 2010. The Security Council authorized the United Nations peacekeeping operation there to use all necessary means to protect the population there and stop the commission of crimes. Although this intervention received great local, regional and international support, the concept of (R2P) is not compatible with overthrowing political regimes,bias, and imposing the election results by force.

- key words: Côte d'Ivoire, (R2P), Al-Hassan Watara, Laurent Gbagbo.

* جامعة النهرين / كلية العلوم السياسية . Faisalalobaidi72@Gmail.com

- **المقدمة:**

استندت الأمم المتحدة وزعماء المنطقة والعالم صراحةً على مفهوم المسؤولية عن الحماية (RtoP او R2P) رداً على التقارير التي تفيد بارتكاب بعض جرائم الفظائع الجماعية (جرائم الحرب ، الجرائم ضد الإنسانية ، جريمة الإبادة الجماعية ، جرائم التطهير العرقي) في كوت ديفوار في أعقاب الانتخابات الرئاسية التي أجريت هناك في نهاية عام 2010.

وقد اتخذ مجلس الأمن ، الأمين العام للأمم المتحدة ، مجلس حقوق الإنسان، الاتحاد الأفريقي، المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ...الخ ، عددا من الإجراءات لحماية السكان ومعالجة التداعيات الخطيرة الناجمة عن الكارثة الإنسانية التي حصلت هناك لاسيما وان النظام السياسي هناك فشل بشكل واضح من الوفاء بمسؤولياته بموجب الركيزة الأولى من (R2P).

واستنادا إلى الفصل السادس والثامن والسابع من ميثاق الأمم المتحدة طبق المجتمع الدولي عددا من الاستراتيجيات التي يمليها مفهوم (R2P) في إطار معالجة أزمة الانتخابات في كوت ديفوار: منها ماهو دبلوماسي مثل الوساطة والإدانة العلنية في المحافل الدولية (التسمية والتشهير) ، وآخر ماهو قسري غير عسكري مثل فرض عقوبات وحظر السفر للأفراد ذوي الشأن والمقاضاة الدولية ، وكملاذ أخير تم اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية من قبل عملية الأمم المتحدة المتواجدة هناك بدعم من القوات العسكرية الفرنسية .

- **أهمية البحث:** انه يناقش إحدى تطبيقات مفهوم "المسؤولية عن الحماية" المثير للجدل.
- **هدف البحث:** المساهمة في نشر الوعي بموضوعة المسؤولية عن الحماية بوصفها إحدى الآليات المستحدثة لحماية حقوق الإنسان وبيان المخاطر التي تنجم عن استغلالها لتحقيق مصالح خاصة.
- **مشكلة البحث:** لحماية السكان المدنيين من جرائم دولية كانت وشيكة الحدوث أو ترتكب في كوت ديفوار في إعقاب الانتخابات الرئاسية المتنازع على نتائجها في نهاية عام 2010 تقرر تنفيذ مفهوم المسؤولية عن الحماية هناك، وتحت غطائه تم استخدام القوة الصلبة، والانحياز إلى احد أطراف النزاع، والعمل على تغيير النظام. وفي العموم إن هذه الممارسات أثارت وما تزال ردود فعل متباينة في المجتمع الدولي. وعلى ضو هذه الإشكالية يمكن أن نتساءل: ما

المسؤولية عن الحماية ؟ وما مسببات اندلاع أعمال العنف بعد الانتخابات الرئاسية نهاية عام 2010 ؟ وهل تبيح المسؤولية عن الحماية استخدام القوة لتغيير النظام ؟

- **فرضية البحث:** تغيير النظام بالقوة العسكرية لا يعد من مضامين المسؤولية على الحماية وهي ليست في حد ذاتها هدفا شرعيا، وان كان تعطيل قدرة ذلك النظام على إلحاق الأذى بشعبه ربما يكون ضروريا للنهوض بأعباء ولاية الحماية. ومع ذلك كان هناك تأييد دولي واسع للاستخدام لمثل هذه التدابير في كوت ديفوار بوصفه الملاذ الأخير والوحيد لمنع ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية هناك.
- **الإطار المنهجي للبحث:** تم الركون المنهج الوصفي لوصف الأحداث التي شكلت الأزمة وتداعياتها في كوت ديفوار، والمنهج التاريخي لتلمس جذور ممارسات العنف في هذا البلد فضلا عن المنهج الاستقرائي لإسقاط موضوع المسؤولية عن الحماية على الوقائع وتفاعلاتها.
- **تقسيمات البحث** : بغية تناول هذا الموضوع بالشرح والتحليل فقد تم تقسيمه إلى ما يأتي:

أولا: المسؤولية عن الحماية وأزمة الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار عام 2010 .

ثانيا: التدخل الدولي في كوت ديفوار في إطار مسؤولية الحماية .

ثالثا: المسؤولية عن الحماية كإطار لحل الأزمة (دراسة في الموقف الدولي).

رابعا : إعادة بناء السلام في كوت ديفوار .

أولا: المسؤولية عن الحماية وأزمة الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار عام 2010

على الرغم من حداثة مفهوم المسؤولية عن الحماية فقد حظي باهتمام دولي كبير لاسيما من الأجهزة الفاعلة في منظمة الأمم المتحدة والمجتمع المدني العالمي، وحينما اندلعت إحداث العنف في كوت ديفوار استند المجتمع الدولي على هذا المفهوم لمعالجة الأزمة الإنسانية هناك. ونتناول بإيجاز فيما يأتي التعريف بالمسؤولية عن الحماية ، وأزمة الانتخابات في كوت ديفوار .

1: ماهية المسؤولية عن الحماية :

التزام سياسي يتعلق بحماية السكان من أربع جرائم دولية (جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية وجريمة التطهير العرقي) ترتكب او وشيكة الحدوث. نشأ عام 2001 بعد صدور تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول (**ICISS**) التي شكلتها كندا إلا أن هنالك من

يعتقد إن الفكرة التي يستند عليها تسبق هذا التاريخ [1]. السبب المباشر لظهوره ترتبط بالجرائم الوحشية التي حصلت في تسعينيات القرن الماضي (رواندة، البوسنه والهرسك ، كوسوفو)، وليس للمفهوم صفة قانونية لكنه يقوم على أساس قانوني[2].

تم إقرار المفهوم عام 2005 في مؤتمر القمة العالمي بعد مفاوضات صعبة تطلبت التنازل عن بعض الجوانب المهمة للمفهوم بنسخته الأصلية (مثل وجود معايير تحدد التدخل العسكري) من اجل صناعة التوافق الدولي، وينطوي هذا المفهوم على ثلاثة ركائز أساسية:

الركيزة الأولى، المسؤولية الأساسية لكل دولة عن حماية سكانها من الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والتطهير العرقي والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وإذا الدولة فشلت بشكل واضح في النهوض بمسؤولياتها بهذا الخصوص فإن المسؤولية وتؤول إلى المجتمع الدولي. **الركيزة الثانيـة،** تبين الالتزام الموازي من جانب المجتمع الدولي بتشجيع الدول ومساعدتها على الوفاء بمسؤولياتها وبناء قدراتها اللازمة لحماية سكانها.**الركيزة الثالثـة،** الاستجابة الجماعية الحاسمة وفي الوقت المناسب للمجتمع الدولي للحالات التي تفشل فيها السلطات الوطنية في حماية سكانها من جرائم الفظائع الجماعية[3].

وعلى الرغم من وجود توافق دولي بشان الركيزتين الأولى والثانية لأنهما ينسجمان مع مفهوم السيادة ومع الواجبات الأساسية للدول ، إلا أن الركيزة الثالثة محل خلاف دولي حاد لأنها تنطوي على أدوات عسكرية غير قسرية كما أنها تتضمن التدخل العسكري كملاذ أخير.

2: الأزمة السياسية كوت ديفوار قبل انتخابات 2010 وبعدها.

اندلاع أعمال العنف على اثر الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار ليست بالحدث الجديدة، ونناقش فيما يأتي جذور الأزمة السياسية في هذا البلد وواقع الانقسام المجتمعي:

(أ) جذور الأزمة السياسية في كوت ديفوار قبل عام 2010

[1] تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول، مسئولية الحماية، (A/57/303)، أغسطس 2002.

[2] أسامة حمزة محمود ، المسؤولية عن الحماية بين الواقع والمأمول ، مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ، كلية الحقوق ،جامعة مدينة السادات ، المجلد 8، العدد 4، ديسمبر 2022، ص44.
https://jdl.journals.ekb.eg/article_272231_9dae4bd853148006c8ff29a7a27fa9cc.pdf

[3] الأمم المتحدة ، تقرير الأمين العام، تنفيذ المسؤولية عن الحماية ، (A/63/677) ، 12 يناير2009.

كانت كوت ديفوار بارزة في تناغمها الديني والعرقي واقتصادها المتطور تحت قيادة رئيسها الأول (فيليكس هوفويت بوانيي)(Felix Houphouet Boigny) ، وبعد وفاته عام 1993 وصل السيد (هنري بيدي)(Henri Bedie) إلى سدة الحكم والذي يتهم بزرع بذور الخلاف العرقي وإثارة كره الأجانب والمسلمين الشماليين [1]. فمنذ أواخر التسعينيات بدأ السياسيون استخدام العرق لتعبئة الدوائر السياسية ، لا سيما من خلال زيادة الانقسامات بين المجموعات التي يُنظر إليها على أنها من السكان الأصليين وتلك المصنفة على أنها مهاجرين من بوركينا فاسو[2].

وفي عام 1999 قاد (روبرت جوي)(Robert Guei) انقلابًا أطاح بالسيد بيدي. وعمل على تكريس سياسة التميز العرقي ، إذ قام بتغيير الدستور ليطالب بأن يكون أي مرشح رئاسي من والدين من كوت ديفوار، من أجل إقصاء منافسه الحسن واتار من خوض الانتخابات عام 2000 بسبب نسبه الأجنبي[3] ، وعندما حل لوران غباغبو محل روبرت جوي بعد الإطاحة به في انتفاضة شعبية عام 2000 ، حل العنف محل كراهية الأجانب، وقتل العشرات من أنصار واتارا بعد أن دعا زعيمهم إلى انتخابات جديدة. وفي سبتمبر من العام نفسه تصاعد تمرد مسلمي الشمال وأصبح واسع النطاق ، لأنهم شعروا أنهم يتعرضون للتمييز في السياسة الإيفوارية وقتل الآلاف في هذا الصراع[4].

ساهمت هذه الانقسامات العرقية والسياسية المتفاقمة في اندلاع الحرب الأهلية في سبتمبر 2002 ، والتي استمرت مع قتال متقطع طوال عام 2003 . خلال الحرب ، قامت القوات الموالية للرئيس آنذاك لوران غباغبو قوات المعارضة بارتكاب فظائع جماعية ضد السكان[5].

---

[1] Bbc News Channel , Country profile: Ivory Coast , 5 Nov 2008 .
http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/country_profiles/1043014.stm

[2] Jaclyn D.Streitfeld-Hall, Preventing Mass Atrocities in West Africa, Global Centre for the Responsibility to Protect, Occasional Paper Series No. 6, Sep 2015.P.12.
https://s156658.gridserver.com/media/files/occasionalpaper_westafrica_final.pdf

[3] Charles Manga Fombad, Transitional Justice in Africa: The Experience with Truth Commission, Feb 2017.
https://www.nyulawglobal.org/globalex/Africa_Truth_Commissions1.html.

[4] Bbc News Channel , Country profile: Ivory Coast, Op.Cit.

[5] Jaclyn D. Streitfeld-Hall, Preventing Mass Atrocities in West Africa,Op.Cit.P.12.

وفي إطار وقف أعمال العنف نجحت المساعي الدولية والإقليمية في التوسط بين أطراف النزاع وتشكيل حكومة المصالحة الوطنية، ومع هذا فشلت محادثات السلام في إعادة توحيد البلاد ، وظل الوضع متوترا حيث لم يتم الوفاء بالجدول الزمني المتفق عليه بشان الانتخابات الرئاسية في عام 2005 ، ورفضت القوات الجديدة نزع سلاحها حتى إجراء الانتخابات [1].

استمرت الاشتباكات المتفرقة حتى تم التوصل إلى اتفاق جديد للسلام في مارس 2007 وقع في عاصمة بوركينا فاسو (اتفاق تقاسم السلطات) بين الرئيس لوران غباغبو وغيوم سورو زعيم التمرد المعروفه بـ "القوات الجديدة" وضع عدة تدابير للتعامل مع أزمة كوت ديفوار ومنها: تشكيل حكومة وطنية انتقالية وتنظيم انتخابات رئاسية نزيهة ووضع الخط الفاصل بين الشمال والجنوب تحت إدارة بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار [2]. ومع ذلك ، ظلت البلاد منقسمة بين القوات المسلحة التي تدعم الرئيس غباغبو في الجنوب والمناطق التي تسيطر عليها المعارضة (القوات الجديدة) في الشمال.

ومثلما ارتكبت القوى المتنازعة خلال الحرب الأهلية الأولى (2002-2003) جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب مرارا وتكرارا [3] فقد أعيد ارتكاب مثل هذه الجرائم في أعقاب تجدد الصراعات بعد الانتخابات الرئاسية في نهاية عام 2010 (الحرب الأهلية الثانية) من قبل نفس الأطراف . وهذا ما سيتم تناوله في المحتوى الأتي.

(ب): أزمة الانتخابات الرئاسية لعام 2010 وتداعياتها الإنسانية.

1. توصيف لازمة:

تم إجراء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية في 31 أكتوبر 2010 وقد أسفرت عن حصول السيد لوران غباغبو(Laurent Gbagbo) على 38% من الأصوات مقابل 32% للمرشح الحسن واتارا

---

[1] Ibid.PP.12-13

[2] انظر : الأمين العام قلق من تراخي عملية السلام في ساحل العاج ، 10تشرين الأول/أكتوبر 2007 .
https://news.un.org/ar/story/2007/10/74582

[3] Global Centre for the Responsibility to Protect , Statement on the Situation in Côte d'Ivoire , 17 March 2011 .

(Alassane Ouattara)وهو ما اقتضى إجراء جولة إعادة بينهما، وفي 28 نوفمبر من العام نفسه أجريت الجولة الثانية من الانتخابات وقد أسفرت عن فوز واتارا بـ 54.1 % مقابل 45.9 لغباغبو[1].

وفور إعلان اللجنة الوطنية للانتخابات فوز الحسن واتارا بغالبية الأصوات، بادر الرئيس المنتهية ولايته لوران غباغبو بالطعن في هذه النتيجة وأعلن أنه لن يقبل نتائج الانتخابات ورفض التنازل عن منصبه، وأصر غباغبو بأنه الرئيس الشرعي والفائز بالانتخابات وأدى اليمين لولاية كرئيس ورفض إخلاء القصر الرئاسي وقد كان يحظى بدعم الجيش والمستويات العليا في الحكومة [2]. وخلال أداء اليمين، جدد غباغبو المزاعم بأن أنصاره تعرضوا للترهيب في الشمال وادعى أيضا بان الانتخابات زورت من قبل المتمردين الذين ما زالوا يسيطرون على الشمال بعد الحرب الأهلية في 2002-2003 [3]. وفي مقابلة له مع قناة يورو نيوز أوضح بان:" الغرب لا يريد النتيجة التي أعلنها المجلس الدستوري الأقوياء يحاولون فرض الرئيس الذي يريدون وأنا ارفض ذلك" [4]. يذكر ان المجلس الدستوري –أعلى هيئة قانونية في البلاد– قرر إلغاء مئات آلاف من الأصوات في المناطق المؤيدة للحسن واتارا[5]، لوجود تزوير كبير في التصويت في الجزء الشمالي من البلاد ، وأعلن إلغاء إعلان لجنة الانتخابات المستقلة الذي يشير إلى أن الحسن واتارا هو الفائز في الانتخابات الرئاسية الأمر الذي جعل الأزمة أكثر تعقيدا. وفي ذات السياق، يقول غباغبو بان الدستور الإيفواري يعطي السلطة النهائية بشأن هذه القضية للمجلس الدستوري للبلاد ، الذي أعلن فوزه [6].

من جهته رفض السيد واتارا هذه المواقف والقرارات وأكد فوزه في الانتخابات وأحقيته بمنصب رئيس الجمهورية وعَّد أن المجلس الدستوري قد أساء استخدام سلطته كما أكد أنه يحظى بدعم كامل من

---

[1] خيري عبد الرزاق جاسم ، مشكلة الحكم في ساحل العاج ، مجلة دراسات دولية ، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية ، جامعة بغداد ، العدد 54 ، 2012، ص70 .

[2] Britannica, Alassane Ouattara : president of Côte d'Ivoire.

[3] Bbc, Gbagbo orders peacekeepers to leave Ivory Coast , 18 December 2010.
http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12028263

[4] قناة يورنيوز ، حوار حصري مع السيد لوران غباغبو، 31 Dec 2011 .
https://www.youtube.com/watch?v=jCWjAE1_S1g

[5] هيفاء احمد محمد ، الانتخابات في ساحل العاج والموقف الغربي الفرنسي –أنموذجا ، دراسات دولية ، العدد 56 ، بغداد ، 2013. ص 49.

[6] News24, Ivory Coast: Two presidents sworn in, 5 Dec 2010.

المجتمع الدولي. وأدى واتارا اليمين الدستورية كرئيس جديد للبلاد وشكل حكومة موازية تحت حماية قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وقد كان يحظى بدعم القوات المتمردة التي كانت تسيطر على الجزء الشمالي من البلاد [1]. ويشير واتارا إلى اتفاق السلام لعام 2007 ، الذي ينص على أن الأمم المتحدة يجب أن تصدق على نتائج الانتخابات ، وتصر الأمم المتحدة على أن التصويت كان ذا مصداقية وأن واتارا فاز في الانتخابات الرئاسية [2].

وفي ظل هذا الاستقطاب بدأت القوات المسلحة الرسمية ومتمردو القوات الجديدة ، بمهاجمة المجتمعات على أساس الهوية العرقية والدعم السياسي المتصور. لقد أعادت الانتخابات المتنازع على نتائجها شبح التوترات الطويلة والعنف بين الجنوب المسيحي ، والشمال المسلم ، كما أنها تذكرتنا بالانتخابات الرئاسية التي أجريت في أيلول 2000 حيث أعلن فيها كل من الجنرال روبرت غيه(قائد انقلاب عام 1999) وغباغبو فوزهما بالانتخابات الرئاسية [3].

في ظل هذه الأجواء المحتقنة ازداد خطر ارتكاب فظائع جماعية ضد المدنيين ولا سيما إن ارث الحرب الأهلية الأولى مازال يلقي بضلاله على المجتمع في كوت ديفوار .

2: التداعيات الأزمة الإنسانية :

بعد الانتخابات، بدأت الجماعات الموالية لغباغبو في مهاجمة مؤيدي واتارا والمهاجرين من دول غرب إفريقيا المجاورة ، وازدادت الاشتباكات العنيفة وارتكب المقاتلون من كلا الجانبين جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك إعدام المحتجزين ، وعمليات القتل خارج نطاق القانون، والاغتصاب والعنف الجنسي، والاختفاء القسري، وتدمير الممتلكات المدنية...[4]

وتعليقا على تصاعد أعمال العنف أشار بيان المركز العالمي لمسئولية الحماية في 16 ديسمبر 2010 بان هناك خطر جسيم من وقوع فظائع جماعية في كوت ديفوار. ويمكن أن يؤدي تصعيد

---

[1] Britannica, Alassane Ouattara : president of Côte d'Ivoire, Op.Cit.

[2] News24, Ivory Coast: Two presidents sworn in , Op.Cit.

3 هيفاء احمد محمد ، الانتخابات في ساحل العاج والموقف الغربي الفرنسي ، مصدر سبق ذكره ، ص 44.

[4] Jared Genser, The United Nations Security Council's Implementation of the Responsibility to Protect: A Review of Past Interventions and Recommendations for Improvement, Chicago Journal of International Law, Vol: 18, No. 2, 2018.

الموقف بسهولة إلى ارتكاب فظائع جماعية ، وجرائم التزمت الدول بحماية السكان منها باعتمادها مسؤولية الحماية في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005[1].

وقد خلفت تلك الممارسات بين نوفمبر 2010 وحتى انتهاء أعمال العنف في يونيو 2011، أكثر من 3000 قتيل من كوت ديفوار ، وأجبرت 100000 على اللجوء إلى البلدان المجاورة وأسفرت عن نزوح ما يقرب من مليون شخص داخليًا[2].

ثانيا: التدخل الدولي في كوت ديفوار في إطار مسؤولية الحماية

بعد وصول محاولات حل الأزمة لطريق مسدود أعطى الأمين العام بان كي مون تفويضه الرسمي برد عسكري من الأمم المتحدة وفرنسا في 4 أبريل 2011، عملاً بقرار مجلس الأمن رقم 1975[3] ونناقش فيما يأتي مسار التدخل الدولي الذي نفذته (بعثة الأمم المتحدة وفرنسا).

(1) عملية الأمم المتحدة لحفظ السلام :

أكدت بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في كوت ديفوار أن واتارا قد فاز وحث غباغبو على "احترام إرادة الشعب" بالتنحي وصادقت على قرار اللجنة الانتخابية المستقلة الذي منح النصر للمعارضة ، وقد وضع السيد واتارا تحت حماية البعثه في فندق في أبيدجان. وقد أشار (تشوي- يونغ جين) رئيس البعثة قائلا: قمنا بتقييم وتحليل كل أوراق إحصاء الأصوات، وتأكدنا بأن هناك فائزا وحيدا هو الحسن وتارا"[4].

في المقابل أعلن آفي نجوسان المتحدث بإسم الرئيس غباغبو قائلا " لا توجد منظمة لها الحق في إعلان الفائز في الانتخابات إلا المحكمة الدستورية ، وهذه أعلنت فوز الرئيس هذا أمر قانوني ويجب على المجتمع الدولي أن يمتثل للشرعية "[5].

---

[1] The Security Council Must Uphold the Responsibility to Protect in Côte d'Ivoire, 21 March 2011.https://s156658.gridserver.com/media/files/open-statement-on-the-situation-in-cote-divoire-march-21-2011.pdf

[2] Jaclyn D. Streitfeld-Hall Preventing Mass Atrocities in West Africa, Op.Cit.

[3] Jared Genser, The United Nations Security Council's Implementation of the R2P, Op.Cit.

4 بي بي سي عربي ، ساحل العاج...أزمة تتفاقم في غرب أفريقيا ، 4 ديسمبر 2010 .
https://www.bbc.com/arabic/worldnews/2010/12/101203_ivory_coast_facts

5 المصدر نفسه.

مواقف عملية الأمم المتحدة المدعومة من القوات الفرنسية السالف ذكرها جعلها في خصومة مع الرئيس غباغبو ، الذي اتهما بعدم الحياد والانحياز إلى جانب المعارضة ، والتدخل بالشؤون الداخلية ودعاهم إلى الرحيل عن بلاده[1]. كما تصاعدت الأصوات الداعية مقاومة قوات الأمم المتحدة والإجراءات التي يتخذها الجيش الفرنسي ، إلا أن الأمم المتحدة وفرنسا رفضت مطالب غباغبو بسحب قوات حفظ السلام من البلاد[2]. وهكذا أصبحت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تجري في بيئة أمنية محفوفة بالعداء الصارخ ، ولهذا السبب طالب الأمين العام الأسبق السيد بان كي مون أن يأذن مجلس الأمن بتعزيز عمل البعثة[3]، وتقرر زيادة إمكانيات قوات حفظ السلام من 9000 إلى 11000 في سبيل مواجهة المخاطر [4] ،كما قرر المجلس تفويضها باستخدام "جميع الوسائل الضرورية لحماية الأرواح والممتلكات" ، وفي الوقت ذاته أكد بأن الأمم المتحدة "ليست طرفًا في النزاع" في كوت ديفوار[5].

يبدو أنه من غير المناسب أن يتم جر قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى نزاع مسلح وأن تدعم أحد الأطراف أثناء تنفيذ تفويضها ، كان من الأولى أن يتم استخدام القوة من قبل قوات حفظ السلام لحماية المدنيين بأقصى درجات ضبط النفس .

(2) الإسهام الفرنسي في معالجة الأزمة:

---

[1] Bbc , Gbagbo orders peacekeepers to leave Ivory Coast , 18 Dece 2010. http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-12028263

[2] Madeleine K. Albright and Richard S. Williamson,The United States And R2P From Words to Action, United States Institute of Peace, 2013, p.215.

[3] الأمم المتحدة، رسالة مؤرخة في 7 يناير 2011 موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن10 ، يناير 2011 .

[4] Foluke Ifejola Adebisi, Is Côte d'Ivoire a Test Case for R2P? Democratization as Fulfilment of the International Community's Responsibility to Prevent , Journal of African law , October 2012, P. DOI: 10.1017/S0021855312000071

[5] Marjorie Cohn, The Responsibility to Protect – The Cases of Libya and Ivory Coast, E – international relation, May15 2011. https://www.e-ir.info/2011/05/15/the-responsibility-to-protect-%E2%80%93-the-cases-of-libya-and-ivory-coast/

لقد أعطى المجتمع الدولي لبعثة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والقوات الفرنسية الضوء الأخضر لما يرقى في الواقع إلى تغيير النظام . وفي غضون أسبوع ، كان الرئيس السابق لوران غباغبو، رهن الاعتقال ، وفي غضون أسبوعين استسلمت غالبية قواته أو احتشدت إلى جانب الرئيس الجديد[1].

ولم تقتصر حجة التدخل على وحشية غباغبو وحدها بل كانت أيضا محاولة "لفرض" الديمقراطية [2]. فهناك نقطة تستحق التأكيد عليها وهي أن الإطاحة بحكومة غباغبو غير الدستورية كانت حاسمة لنمو الحكم الديمقراطي في جميع أنحاء إفريقيا لأنها ستعطي إشارة واضحة للأفراد ذوي الميول الديكتاتورية إلى أن نواياهم لن تنجح [3].

ويُعتقد على نطاق واسع أنه ، لولا التدخل القوي لفرنسا ، لم يكن من الممكن فعل الكثير للإطاحة بغباغبو وفرض عقوبات عليه وعلى الآخرين ، فمنذ عام 2002 ، لعبت فرنسا دورا فعالا في ضمان حصول عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على تفويض قوي لمنع الهجمات على المواطنين العزل والمواطنين الفرنسيين. في غياب جهة فاعلة قوية مثل فرنسا ، كان لا يزال الاهتمام العالمي ينصب على العنف في كوت ديفوار، لكنه لم يكن ليحتل المركز الأول في قائمة الأولويات في النظام الدولي. وتبعا لذلك قد يكون المرء محقًا في القول إن لامبالاة الأمم المتحدة تسببت إلى حد كبير في نوع الاستجابة التي قدمتها فرنسا. لقد كانت التدخلات الفرنسية مفيدة للغاية في إنهاء العنف، وفي الوقت نفسه كان هناك مردود سياسي واقتصادي لهذا التدخل حققته فرنسا لصالحها[4].

قد أعادت هذه الأحداث إلى الأذهان بداية التدخل الفرنسي عام 2002 عندما كانت هناك محاولة للانقلاب على حكم غباغبو، وجاء التدخل الفرنسي بناء على طلبه واستطاعت القوات الفرنسية

---

[1] Marco Chown Oved , In Côte d'Ivoire, a Model of Successful Intervention, The Atlantic, 9 June, 2011. https://www.theatlantic.com

[2] Ibid.

[3] Esther-Lilian Opusumah, A Study of The Application of R2p In Cote D'ivoire And Libya: A Semblance of A Crime of Aggression? (Master Dissertation), University Of Ghana: Legon, December 2018,P.46&54.

[4] Ibid, PP. 54-53.

التصدي لقوات المتمردين في الشمال ومنعها من التقدم نحو المناطق التي تسيطر عليها الحكومة في الجنوب [1].

كان الموقف الفرنسي واضحا ومنحازا بشكل تام لصالح الحسن واتارا وبهذا الصدد يقول الن جوبية وزير خارجية فرنسا الأسبق ، إن استخدام القوة كان ضروريا أمام تعنت غباغبو ان سقوطه سيكون لا محاله... يجب دعم سياسة الصفح والمصالحة الوطنية بعد رحيله [2]. ودعا السيد غباغبو إلى الرضوخ إلى الأمر الواقع والاعتراف بان واتارا رئيس شرعي للبلاد [3].

بعد القبض على غباغبو ندد حزب الرئيس المخلوع بـ "انقلاب عسكري نفذه الجيش الفرنسي" وقال باسكال افي نغويسان، رئيس الجبهة الشعبية العاجية، لوكالة فرانس برس "نجدد التأكيد على انه انقلاب عسكري نفذه الجيش الفرنسي[4]."

قضى اعتقال جباجبو على التحدي الأكثر إلحاحا لرئاسة واتارا وفي مايو 2011 ، وعلى اثر ذلك عكس المجلس الدستوري قراره الصادر في ديسمبر 2010 واعترف بواتارا كفائز في الانتخابات الرئاسية أدى اليمين رسميا في 6 مايو 2011 [5].

3 : معايير التدخل العسكري للمسؤولية عن الحماية وأزمة الانتخابات العاجية

---

[1] صحيفة الأنباء الكويتية، التدخل الفرنسي في كوت ديفوار..استعمار جديد أم حماية للمصالح الفرنسية؟ 28 ابريل 2011. https://www.alanba.com.

[2] يورو نيوز، لان جوبيه: رحيل غباغبو مسألة وقت. https://www.youtube.com/watch?v=tdJJ67EdLhk

[3] فرانس 24، تواصل الضغوطات المطالبة برحيل غباغبو، 6 ابريل 2011.
https://www.youtube.com/watch?v=kTz51NX-qBk

[4] فرانس 24، غباغبو قيد الإقامة الجبرية وحزبه يتهم الجيش الفرنسي "بانقلاب عسكري" ، 13 ابريل 2011 .
https://www.france24.com/ar/20110413-ivory-coast-gbagbo-arrestation-justice-french-army

سياسات التهميش لسكان شمال كوت ديفوار قوبل بمحاولتين انقلابيتين، الأولى في يناير 2001 استطاع غباغبو من السيطرة عليها والثانية في سبتمبر 2002 حينما رفض 800 عسكري قرار تسريحهم ، وتمكنت القوات الفرنسية منع استيلائهم على العاصمة . للمزيد انظر: محمود نتاري، الايكواس ما بين الهواجس الأمنية ورهان التنمية الاقتصادية، دفاتر السياسة والقانون ، جامعة ورقلة العدد 18، الجزائر، جانفي 2018، ص255.

[5] Britannica, Alassane Ouattara : president of Côte d'Ivoire, Op.Cit.

وفقا لمفهوم المسؤولية عن الحماية(الذي وضعته اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول) ينبغي استيفاء ستة معايير قبل القيام بأي تدخل عسري لمعالجة أزمات إنسانية ذات صلة بـ R2P ولكن هذه المعايير رفضت في مؤتمر القمة العالمي لعام 2005 بسبب مواقف بعض الدول الموجهة للنظام الدولي في مجلس الأمن ولا توجد حاليا مبادئ رسمية لتوجيه عملية صنع القرار في مجلس الأمن بشأن استخدام القوة في إطار المسؤولية عن الحماية .

وعلى الرغم من ذلك غالبا ما تحاكم الإجراءات الدولية بشان المسؤولية عن الحماية وفقا لهذه المعايير، إذ إنها ما تزال تحظى باهتمام الباحثين في قضايا (R2P). وهذه المعايير هي[1]:

أ: العتبة "السبب العادل" Threshold Criteria – Just Cause

وفقا لتقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول فإن معيار القضية العادلة يتحقق بتوفر الشرطين الآتيين أو أحدهما، الأول: خسائر كبيرة في الأرواح وقعت أو يخشى وقوعها وتكون بسبب سلوك متعمد من الدولة أو إهمال الدولة أو عدم قدرتها على التصرف أو لوضع تكون فيه الدولة عاجزة ، والثاني : حدوث تطهير عرقي على نطاق واسع أو يخشى حدوثه .

خلال أزمة الانتخابات الرئاسية في كوت ديفوار ، هذا الشرط قد تحقق حينما كانت هناك فشلا واضحا من قبل الدولة في حماية سكانها وان أعمال العنف التي اندلعت هناك نجم عنها ارتكاب جرائم فضائع جماعية(لاسيما جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب) .

ب: النية الصحيحة Right Intention

يجب أن تكون غاية للتدخل وقف أو تجنب معاناة الناس. وليست الإطاحة بنظام حكم في حد ذاتها هدفاً شرعيا، وإن كان تعطيل قدرة ذلك النظام على إلحاق الأذى بشعبه ربما يكون ضروريا للنهوض بأعباء ولاية الحماية وما يلزم لتحقيق هذا التعطيل يختلف من حالة إلى حالة . ومن الطرق التي تساعد على استيفاء" النية الصحيحة "أن يتم التدخل العسكري على أساس جماعي ، بتأييد من الضحايا المفترضين ، والدول الإقليمية[2].

[1] انظر: تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ، مصدر سبق ذكره، ص13-15.

[2] المصدر نفسه، ص60 .

وكان من الواضح أن التدخل حظي بتأييد الحسن واتارا وانصاره، كما حظي بمساندة إقليمية مهمة من قبل الاتحاد الأفريقي والايكواس، ومع ذلك بعض الدول لم تؤيد التدخل العسكري (انغولا واغندا).

إن أي عملية عسكرية تهدف في المقام الأول إلى تغيير النظام، حتى لو كان هذا النظام مذنبا بارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان لا يمكن القول بدقة إنها تتوافق مع مسؤولية الحماية ، تتوافق العمليات العسكرية مع (R2P) فقط إذا تم التصريح بها من قبل مجلس الأمن ومصممة لمنع أو وقف الجرائم الفظيعة. الإطاحة بالنظام ليست في حد ذاتها هدفاً مشروعاً، ومع ذلك، اعتبر الكثيرون أن تعطيل قدرة نظام غباغبو على إيذاء شعوبه أمر ضروري للاضطلاع بمهمة الحماية[1].

وفي بعض الحالات ، قد لا يكون تقييد قدرة النظام على ارتكاب المزيد من الجرائم كافياً إذا كانت هذه الانتهاكات مزمنة ومؤسسية، إن تغيير القيادة قد يكون الطريقة الأكثر فعالية لإنهاء ارتكاب الجرائم.

ينصب التركيز الرئيسي لـ R2P على حماية المدنيين ، ولا يتعلق بالتأكيد بتغيير النظام ولكن أدى استخدام القوة من قبل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة والقوات الفرنسية إلى طمس الخطوط الفاصلة بين الحماية البشرية وتغيير النظام وأثار تساؤلات حول التفسير الدقيق لقرار مجلس الأمن رقم 1975 ، وحول مكان عدم الانحياز والحياد في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة[2].

ت: الوسائل المتناسبة Proportional Means

يجب أن يكون نطاق التدخل العسكري المخطَّط له ومدته وشدته عند الحد الأدنى اللازم لضمان هدف الحماية البشرية المحدد. ويبدو أن هناك تناسبا من حيث القوة المستخدمة ومن حيث مدة التدخل خلال معالجة الأزمة في كوت ديفوار ، إذ أنها لم تتعدى الأسبوع الواحد وتم القبض على الرئيس غباغبو .

ث: الآفاق المعقولة Reasonable Prospects

---

[1] Global Centre for the Responsibility to Protect, Responsibility To Protect After Libya And Côte D'ivoire : Background Briefing.

[2] Esther-Lilian Opusumah, A Study Of The Application Of R2p, Op.Cit.,p.44.

يجب أن تكون ثمة فرصة معقولة للنجاح في وقف أو تفادي المعاناة التي كانت مبررا للتدخل، ويستبعد أن تكون عواقب العملية أسوأ من عواقب عدم التصرف. وتظهر الأحداث خلال الأزمة في كوت ديفوار بأنه كان هناك استعداد جيد من عملية الأمم المتحدة حيث عملت على زيادة عديدها كما تقرر مساندة القوات الفرنسية لهذه القوات مما عزز احتمالات النجاح بالمهمة.

ج: الملاذ الأخير Last Resort

لا يمكن تبرير التدخل العسكري إلا بعد استطلاع كل الخيارات غير العسكرية لمنع وقوع الأزمة أو حلها سلميا، ووجود أسباب معقولة للاعتقاد بأن التدابير الأقل من التدخل العسكري لن تنجح.

إن تعنت غباغبو وإصراره على انه الفائز بالانتخابات وفشل المحادثات الدبلوماسية ولجوء أنصاره إلى أعمال العنف جعل من القوة هي الأداة الوحيدة لحل الأزمة . ومع ذلك اشتكى بعض النقاد من أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تجاوزت ولايتها من خلال الطعن في إعلان المجلس الدستوري بشأن نتيجة الانتخابات والسماح باستخدام القوة من قبل قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع القوات الفرنسية [1]. وقد دعا ممثل روسيا بتاريخ في 25 مارس2011 إلى أنه ليس من مسؤولية مجلس الأمن أو مجلس حقوق الإنسان فرض نتائج الانتخابات. وبلهجة مماثلة طالب ممثل الصين، الاحترام سيادة كوت ديفوار و دعا جميع الأطراف إلى حل الخلافات الداخلية من خلال الحوار[2].

ربما كان من الممكن تحقيق هدف حماية الإنسان بشكل أفضل لو انخرطت عملية الأمم المتحدة والقوات الفرنسية في كلا طرفي النزاع بنفس الحدة، ومن ثم إدانة أعمال جميع الجماعات المسلحة بشأن النزاع بدلاً من الانحياز إلى طرف واحد، وربما كانت النتيجة مختلفة لو حاولت عملية الأمم المتحدة الحفاظ على موقف محايد قوي، وربما كان من الأفضل لو تعاونت الأمم المتحدة مع المجلس الدستوري هناك لمعرفة الحقيقة بشأن نتائج الانتخابات[3].

ح: السلطة الصحيحة The Right Authority

---

[1] Esther-Lilian Opusumah, A Study Of The Application Of R2P, Op.Cit.,p.45.

[2] رجدال احمد ، حماية حقوق الإنسان من التدخل الدولي الإنساني إلى مسئولية الحماية ، كلية الحقوق ، جامعة امحمد بوقرة بو مرداس ، الجزائر ، 2016 ، ص 140.

[3] Esther-Lilian Opusumah, A Study Of The Application Of R2p, Op.Cit,p.46.

ليس هناك هيئّة أفضل أو أنسب من مجلس الأمن تأذن بتدخل عسكري لأغراض الحماية البشرية و ينبغي في جميع الحالات طلب الإذن من مجلس الأمن قبل القيام بأي تدخل عسكري .[1] وقد حظي التدخل العسكري في كوت ديفوار بموافقة مجلس الأمن .

وهكذا يتضح بان استخدام القوة العسكرية في حالة كوت ديفوار تعرض لانتقادات وازنه لأنه لم يستوف بعض الشروط السالف ذكرها ، لاسيما شرط النية الصحيحة وشرط الملاذ الأخير.

ثالثا: المسؤولية عن الحماية كإطار لحل الأزمة (دراسة في لموقف الدولي)

أكد المجتمع الدولي بما في ذلك : الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وفرنسا ، فوز الحسن واتارا بنتائج الانتخابات وهزيمة غباغبو في صندوق الاقتراع ، ودعاه إلى التنحي.

1. موقف الأمين العام للأمم المتحدة ومستشاريه للإبادة الجماعية ولمسؤولية الحماية

حذر الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون ، من أن كوت ديفوار تواجه "خطرا حقيقيا" يتمثل في العودة إلى الحرب الأهلية وأشار في رسالته إلى مجلس الأمن لمبدأ المسؤولية عن الحماية حيث بين بأن الأزمة هناك هي اختبار لمسؤولية المجتمع الدولي عن حماية المدنيين . وحث المستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية فرانسيس دينغ Francis Deng والمستشار الخاص المعني بمسؤولية حماية إدوارد لاك Edward Luck في 29 ديسمبر 2010 مجلس الأمن على النظر إلى الأوضاع في كوت ديفوار من منظور مسؤولية الحماية ، وأصدرا بيانا مشتركا يذكّر جميع الأطراف هناك بالتزامات الركيزة الأولى من هذا المفهوم[2]. ومع تصاعد أعمال العنف حذر المستشاران الخاصان مجددا في 19 يناير 2011 ، من احتمال وقوع إبادة جماعية ، وجرائم ضد الإنسانية ، وجرائم حرب ، وتطهير عرقي في البلاد ، وأوصوا "بضرورة اتخاذ خطوات عاجلة ، بما يتماشى مع" مسؤولية الحماية " [3]

2. مجلس الأمن الدولي :

---

[1] تقرير اللجنة الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول ،مصدر سبق ذكره ، ص 13.

[2] نبراس إبراهيم مسلم، المسؤولية عن الحماية في القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة النهرين ، 2015 ، ص226.

[3]Jared Genser, The United Nations Security Council's Implementation of the R2P, Op.Cit.

بوصفه الركيزة الأساسية في حفظ السلم والأمن الدوليين اصدر مجلس الأمن عددا من البيانات والقرارات لمعالجة الأزمة في كوت ديفوار وتداعياتها الإنسانية ومنها:

(أ) أصدر مجلس الأمن في 8 ديسمبر 2010 بيانا رئاسيا يدعو فيه جميع الأطراف المعنية لاحترام نتائج الانتخابات، وأدان البيان أي محاولة لتقويض نزاهة العملية الانتخابية، وهدد بفرض إجراءات عقابية ضد كل من يحاول تعريض عملية السلام للخطر [1].

(ب) القرار رقم 1962 في 20 ديسمبر 2010. وفيه ذكّر مجلس الأمن كوت ديفوار بمسؤوليتها بموجب الركيزة الأولى منR2P . وقرر تفويض عملية الأمم المتحدة هناك بـ "جميع الوسائل الضرورية" لتنفيذ مهمة حفظ السلام وتفويض حماية المدنيين [2].

(ج) القرار رقم 1967 في يناير 2011 ، والذي أذن بنشر أفراد عسكريين إضافيين لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وشدد على تنفيذ ولايتها [3].

(د) القرار رقم 1975 في 30 مارس 2011 . رد مجلس الأمن على تصاعد أعمال العنف في كوت ديفوار بتبني هذا القرار الذي يصرح باستجابة قوية للوضع ويؤكد من جديد مسؤولية الحكومة عن الحماية ، وقرر اعتماد عقوبات على خمسة أفراد على رأسهم غباغبو لأنهم يعرقلون السلام والمصالحة ، وأنشطة عملية الأمم المتحدة ، كما دعا جميع الأطراف إلى التعاون الكامل مع عملية الأمم المتحدة والقوات الفرنسية التي تدعمها[4]. ويوصف القرار 1975 بأنه القرار الرئيس في معالجة ذروة الأزمة لأنه يصرح باستخدام "جميع الوسائل اللازمة لحماية المدنيين"، ويعيد التأكيد على "المسؤولية الأساسية لكل دولة عن حماية المدنيين"[5]. كما يُنظر إليه على نطاق واسع على أنه التطبيق الثاني لمجلس الأمن للتدابير القسرية بموجب الركيزة الثالثة من مسؤولية الحماية من أجل وقف الفظائع في دولة ذات سيادة[6].

---

[1] شبكة الجزيرة ، تأييد أممي لفوز واتارا بالرئاسة ، 9/12/2010 . https://www.aljazeera.net/

[2] الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، الوثيقة S/RES/1962 ، 20 ديسمبر 2010.

[3] الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، الوثيقة S/RES/1967 ، 19 يناير 2011 .

[4] الأمم المتحدة ، مجلس الأمن ، الوثيقة S/RES/1975 ، 30 مارس 2011.

[5] Marjorie Cohn,The Responsibility to Protect:The Cases of Libya and Ivory Coast, Op.Cit.

[6]Jaclyn D. Streitfeld-Hall Preventing Mass Atrocities in West Africa, Op.Cit.

لقد أظهرت الأزمة في كوت ديفوار قدرة مجلس الأمن في على مواجهة الأزمة والتحرك في الوقت المناسب وبشكل حاسم بموجب المسؤولية عن الحماية في مواجهة جرائم الفظائع الجماعية . ولم يواجه رد المجلس أي عوائق لا من الحكومة الفائزة بالانتخابات، إذ رحب واتارا بمساعدة مجلس الأمن، ولا من الهياكل الإقليمية (الاتحاد الأفريقي و ايكواس)، وطلبت الايكواس صراحة من مجلس الأمن تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، وهو ما فعلته بعد ذلك بوقت قصير . كما كشفت الأزمة الأهمية الحيوية للتعاون بين المنظمات الإقليمية ومجلس الأمن لتحديد أفضل استجابة للمسؤولية عن الحماية ، فبدون دعم إقليمي قوي ، كان من المشكوك فيه للغاية أن الأحداث كانت ستصل إلى حيث وصلت.

3. المنظمات الإقليمية :

لعدة أسباب تمارس الترتيبات الإقليمية وأنظمة الأمن الإقليمية دورا رئيسا في تنفيذ المسؤولية عن الحماية فهي: أولاً، تميل إلى أن يكون لديها فهم أكبر لأسباب وطبيعة المشاكل التي تؤثر على المنطقة. ثانيًا، يُنظر إلى الهياكل والمنظمات الإقليمية على أنها منصات واضحة لتعزيز وتنفيذ المسؤولية عن الحماية. ثالثًا، من المرجح أن تكون الحوافز لاحتواء الأزمات وإدارة الصراع أعلى في المناطق المجاورة مباشرة.[1].

وقد المنطلق مارس الاتحاد الأفريقي وايكواس دورا مهما في إطار تنفيذ (R2P) في كوت ديفوار، فقد اعترف كلاهما بفوز الحسن واتارا بالانتخابات الرئاسية ، وإنهما أعربا عن القلق العميق من التداعيات الإنسانية الخطيرة الناجمة عن تدهور الأوضاع الأمنية، وبذلا جهودا دبلوماسية هامة لصياغة حل سياسي للازمة ينسجم مع القرارات الصادرة عنهما[2]، وقد قررا (الاتحاد والمجموعة) تعليق عضوية كوت ديفوار من اجل كبح جماح الحكم غير الدستوري الناجم عن رفض غباغبو التنحي .

---

[1]Global Centre for the Responsibility to Protect, Responsibility To Protect After Libya And Côte D'ivoire Op.Cit, P.5. https://s156658.gridserver.com/media/files/background-briefing-r2p-after-libya-and-cote-divoire.pdf

[2] مؤتمر الاتحاد الأفريقي الدورة العادية 17 ، تقرير مجلس السلم والأمن عن أنشطته وعن وضع السلم والأمن في أفريقيا ، الوثيقة (Sc 5317) ، 1يوليو 2011، ص6-7.

وبعد تعثر المسار الدبلوماسي لحل الأزمة طلب تنظيم ايكواس من قادته العسكريين تقييم الخيارات العسكرية المحتملة [1]. كما أنها طالبت من مجلس الأمن تعزيز ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار والسماح باستخدام القوة لضمان تنحي غباغبو[2]. بالتأكيد هذا الموقف مهد الأوضاع الدولية لاتخاذ القرار بالتدخل العسكري في كوت ديفوار .

رابعا : إعادة بناء السلام في كوت ديفوار

ينطوي مفهوم المسؤولية عن الحماية على موضوعة إعادة البناء ، ورغم ان هذه الفكرة حظيت باهتمام اللجنة الدولية المعنية بالتدخل والسيادة عند إعدادها لتقريرها النهائي ، إلا أنها لم تأخذ ذات المكانة عند إقرار المفهوم أو في تقارير الأمين العام الخاصة بـ (R2P).

وبالنسبة لإعادة البناء في كوت ديفوار فانه كان من الواضح بان القبض على السيد غباغبو أسهم في اتخاذ سلسلة من الإجراءات لإعادة بناء السلام ، وهذا ما سنوضحه كما يأتي:

1. أهم الإجراءات المتخذة لإعادة البناء

اتخذ الرئيس واتارا وحكومته عدة مبادرات لتعزيز المصالحة والمساءلة ومنع تكرار العنف. فأنشأت الحكومة الإيفوارية ثلاث مؤسسات في هذا الاطار وهي: خلية التحقيق الخاصة The Special Investigative Cell، واللجنة الوطنية للتحقيق، ولجنة الحوار والحقيقة والمصالحة . وبالإضافة إلى المؤسسات القضائية، تم إنشاء هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في أغسطس 2012 واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، في ديسمبر 2012. وفي العام التالي، تبنت الهيئة التشريعية في كوت ديفوار أيضا قوانين تتناول حيازة الأراضي والجنسية ، وهما قضيتان ساهمتا في الانقسامات القائمة منذ فترة طويلة في البلاد. يسمح قانون الجنسية الجديد لجميع الأجانب الذين هاجروا إلى كوت ديفوار قبل الاستقلال أو ولدوا في البلاد بين عامي 1961 – 1973 ، وكذلك أحفادهم ، بالمطالبة بالجنسية الإيفوارية[3].

وبدأت الحكومة إصلاح اللجنة الانتخابية المستقلة في عام 2014 واعتمدت الجمعية الوطنية أكثر من اثني عشر تعديلاً على الإطار الانتخابي . وتستاهم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار تقديم

---

[1] Jaclyn D. Streitfeld-Hall Preventing Mass Atrocities in West Africa, Op.Cit.P.12.

[2] Jared Genser, The United Nations Security Council's Implementation of the R2P, Op.Cit.

[3] Jaclyn D. Streitfeld-Hall Preventing Mass Atrocities in West Africa, Op.Cit.P.15

المساعدة للإصلاحات الجارية في كوت ديفوار ، ولا سيما فيما يتعلق بقطاع الأمن والتدريب في مجال حقوق الإنسان[1].

وفي عام 2016 أُصدر دستورا جديدا من اجل تعزيز السلام بعد سنوات من الصراع ، نص على إنشاء منصب لنائب الرئيس يختاره الرئيس. وجعل الهيئة التشريعية ذات مجلسين بدل من مجلس واحد[2]. في 14 ديسمبر 2020 أعلن واتار عن إنشاء وزارة مسؤولة عن تعزيز الوئام الوطني والمصالحة[3].

وعلى الرغم من أن كوت ديفوار خضعت لعملية مصالحة وسحبت الأمم المتحدة بعثة حفظ السلام التابعة لها في البلاد في يونيو 2017، إلا أن التوترات العرقية والسياسية الكامنة التي أدت إلى اندلاع العنف الانتخابي في 2010-2011 لا تزال قائمة . كشفت الاضطرابات التي حدثت في أعقاب الانتخابات الرئاسية في أكتوبر 2020 في كوت ديفوار تعرض السكان لخطر العنف الطائفي والفظائع المحتملة عن مظالم طويلة الأمد فشلت عملية المصالحة في معالجتها[4].

2. المحكمة الجنائية الدولية (ICC) وأزمة انتخابات 2010 :

على الرغم من أن كوت ديفوار ليست إحدى الدول الأطراف الموقعة على نظام روما الأساسي، فقد أودعت إعلانا لدى مسجل المحكمة الجنائية الدولية في ابريل 2003 تقر فيه بقبول ولاية المحكمة واختصاصها فيما يتعلق بالجرائم المنصوص عليها في القانون الدولي والمرتكبة على أراضي كوت ديفوار منذ 19 سبتمبر 2002[5]. وقد أورد إلاعلان عدم محدودية المدة الزمنية لاختصاص المحكمة، وأنها

---

[1] Ibid.P.16.

[2] britannica, Côte d'Ivoire Disputed election of 2010 and protracted political standoff,Op.Cit.

[3] Global Centre for the Responsibility to Protect, Côte d'Ivoire , 2 April 2022 https://www.globalr2p.org/countries/cote-divoire/

[4] Global Centre for the Responsibility to Protect Côte d'Ivoire,15 November 2020. https://www.globalr2p.org/countries/cote-divoire/

[5] للمزيد راجع : الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الإنسان ، تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوا ر ، دودو ديان، الوثيقة: A/HRC/19/72 ، 9 يناير 2012 ، 2012، ص 11.

تشمل كافة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في كوت ديفوار[1]. وأكد الرئيس واتارا هذا القبول لاختصاص المحكمة في رسالتين وجههما إلى المدعي العام للمحكمة في ديسمبر 2010 و مايو 2011 على التوالي. وقد تضمنت الرسالة الثانية طلبه تضييق نطاق التحقيق لينحصر في الجرائم المرتكبة منذ 28 سبتمبر 2010[2].

وعلى اثر التدخل الدولي اعتقلت قوات واتارا غباغبو وزوجته وبعض أفراد أسرته والعاملين معه في 11 أبريل2011 [3]. وفي 23 نوفمبر أصدرت ICC مذكرات توقيف بحقه ، حيث وجهت إليه تهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية يزعم ارتكبها بين عامي 2010-2011 [4].

وقد قامت السلطات الايفوارية بتسليم لوران غباعبو إلى (ICC) في 29 نوفمبر2011 ، وانضمت قضيته في المحكمة لاحقا إلى قضية شريكه تشارلز بليه جودي وبدأت محاكمتهما في يناير 2016 [5]. وفي يناير 2019 تمت تبرئتهما من التهم المسندة إليهم ، وعلى الرغم من استئناف الحكم من قبل الادعاء العام أكدت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية حكم البراءة في 31 مارس 2021[6].

وبالموازاة من المحاكمة الدولية ، حوكم غباغبو غيابيا في محكمة إيفوارية وأدين وحكم عليه بالسجن 20 عاما .

بعد تبرئته من المحكمة الجنائية الدولية لعام 2019 ، عاد غباغبو إلى المشهد السياسي الإيفواري ، وعندما حاول خوض الانتخابات الرئاسية في 2020، قوبل ترشيحه بالرفض من قبل المجلس

---

[1] منظمة العفو الدولية ، ساحل العاج: تسليم لوران غباغبو إلى المحكمة الجنائية الدولية يدشن أولى الخطوات الهامة للتصدي لمحاولات الإفلات من العقاب الوثيقة (AFR 31/012/2011) ، 31 ديسمبر 2011.

[2] Jaclyn D. Streitfeld-Hall Preventing Mass Atrocities in West Africa, Op.Cit.

[3] مجلس حقوق الإنسان، تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار ، الوثيقة : A/HRC/17/49، 14 جون 2011، ص5.

[4] Jared Genser, The United Nations Security Council's Implementation of the R2P, Op.Cit.

[5] Britannica, Disputed election of 2010 and protracted political standoff, Op.Cit.

[6] Global Centre for the Responsibility to Protect ,Côte d'Ivoire,15 Nov 2020.
https://www.globalr2p.org/countries/cote-divoire/

الدستوري ، الهيئة المكلفة بتحديد أهلية المرشحين للرئاسة ، بسبب إدانته في محكمة كوت ديفوار والحكم عليه بالسجن[1].

وفي 17 يونيو 2021، عاد غباغبو إلى كوت ديفوار للمرة الأولى منذ تسليمه إلى المحكمة الجنائية الدولية في 2011 ، وهو ما يزال يحظى بدعم سياسي كبير . وبعد فوز واتارا كرئيس في انتخابات الولاية الثالثة المثيرة للجدل دعا غباغبو إلى العودة بروح تعزيز المصالحة. وفي أغسطس 2022 ، أعلن واتارا أنه أصدر عفوا عن غباغبو لمصلحة الوحدة الوطنية[2].

يتضح مما تقدم بان منهج الإفلات من العقاب الذي يسود في كوت ديفوار منذ انقلاب 1999 مازال مستمرا : لان المحاكمات التي أجرتها ICC حول أحداث العنف بعد انتخابات 2010 لم تسفر عن شيء فقد تم تبرئة الجميع من التهم المسندة لهم . كما أن سياسات المصالحة الوطنية دفعت الرئيس واتارا إلى اتخاذ قرارات بالعفو عن بعض القادة المدانين بالسجن بسبب أحداث العنف المرتكبة 2010 ، ورغم أن ذلك يساعد على تخفيف حدة الاحتقان الاجتماعي إلا انه يرسخ نهج الافلات من العقاب.

- **الخاتمة والاستنتاجات:**

تناول هذا البحث بالشرح والتحليل موضوع " تنفيذ مسؤولية الحماية في كوت ديفوار" بعد اندلاع أزمة الانتخابات الرئاسية هناك نهاية عام 2010 ، حيث أعلن كلا المرشحين (واتارا – غباغبو) فوزه بالانتخابات، وعلى اثر ذلك اندلعت مواجهات مسلحة وأعمال عنف واسعة بين القواعد الانتخابية لهما نجم عنها ارتكاب جرائم الفظائع الجماعية. وقد قادت تطورات الأحداث الدامية مجلس الأمن إلى اعتماد مفهوم المسئولية عن الحماية لمعالجة الحالة الإنسانية هناك، وقد فوضت قراراته عملية الأمم المتحدة وقوات تابعة للجيش الفرنسي لاستخدام جميع الوسائل الضرورية لحماية المدنيين. انتهت عملية التدخل العسكري في غضون أيام بالقبض على غباغبو وإحالته لاحقا الى ICC.

الاستنتاجات :

– أحد الأسباب المباشرة لازمة الانتخابات الايفوارية كان قرار المجلس الدستوري المثير للجدل والقاضي بإلغاء نتائج الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية التي اجريت في نوفمبر 2010 في بعض الدوائر الانتخابية في شمال البلاد.

---

[1] Britannica, Laurent Gbagbo president of Côte d’Ivoire .

[2] Ibid

– التدخل الدولي في كوت ديفوار كان حاسما وفي الوقت المناسب لحماية المدنيين، وفي العموم يوصف تنفيذ مسؤولية الحماية هناك بأنه تدخلا ناجحا . ومع ذلك هناك من يرى بأنه لم يراع معايير التدخل العسكري الست ، لاسيما معيار النية الصحيحة ، ولم يكن محايدا بل كان منحازا بشده لمصلحة الحسن واتار وعمل على تغيير النظام واعتقال غباغبو .

– تحاول الحكومة الإيفوارية الوفاء بمسؤوليتها عن الحماية واتخذت خطوات مهمة من اجل إعادة بناء السلام ويمكن للشركاء الإقليميين الآخرين الإسهام في تقديم المساعدة وبناء القدرات في كوت ديفوار وفقا للركيزة الثانية من مسؤولية الحماية.

– الانتخابات الرئاسية لعام 2015 و 2020 تشير إلى أن اندلاع الصراع بين مكونات المجتمع بسب الانتخابات أمرا قائما ومن ثم فان احتمالات ارتكاب جرائم الفظائع ممكنة بالمستقبل.